

## اقتصاديون يتحدثون لـ «الوطن» عن إيجابيات وسلبيات طرح خمسة آلاف ليرة

### العدى لـ «الوطن»: الحديث عن الأثر على التضخم وهمي دحدوح: طرح الفئة النقدية الآن لسهولة التداول والتخزين وتوفير الطباعة

عبد الهادي شباط

أعلن مصرف سورية المركزي أمس طرح الفئة النقدية الجديدة ٥٠٠٠ ليرة سورية في التداول جنباً إلى جنب مع باقي الفئات النقدية المتداولة، مبيّناً أن الوقت أصبح ملائماً لذلك وفق المتغيرات الاقتصادية الحالية، وللتوسع حول الموضوع وأثر ذلك على التضخم والأسعار اتصلت «الوطن» برئيس قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور إبراهيم العدي حيث اعتبر أن النقود وسيلة تداول (أوراق) وليس لها قيمة بحد ذاتها وإنما تمثل قيمة وأن طرح فئة نقدية جديدة من قيمة ٥ آلاف ليرة أمر طبيعي في ظل الوضع الاقتصادي المتردي، وفي حال المقارنة بين الوضع قبل الحرب على سورية وحالياً ففي العام ٢٠١٠ كان أعلى فئة نقدية مطروحة للتداول هي ألف ليرة وفي حينها كانت تعادل نحو ٢٠ دولاراً في حين الفئة النقدية الجديدة حالياً ٥ آلاف ليرة قيمتها أقل من ذلك بكثير.

هناك طرح لفئات نقدية جديدة غير فئة ٥ آلاف ليرة التي تم طرحها وأن الكثير من الأحاديث حول ذلك لا يستند لتحليل وإنما لحالة قلق غير مبررة لأن الأهم هو تحسين مؤشرات الإنتاج. وكان مصرف سورية المركزي أوضح في بيان له على حسابه على الفيس والتغرام أن مصرف سورية المركزي وجد أن الوقت قد أصبح ملائماً وفق المتغيرات الاقتصادية الحالية لطرح الفئة النقدية الجديدة وبذلك يكون أضف فئة نقدية جديدة سيتم تداولها جنباً إلى جنب مع باقي الفئات النقدية المتداولة حالياً اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/١/٢٤.

مع الإشارة إلى أن المصرف المركزي يعمل على التوازي لإيجاد حلول للنقود من مختلف الفئات من خلال العمل على تحضير البنى اللازمة لعمليات الدفع الإلكتروني بالتنسيق مع الجهات المعنية، وأن الأوراق النقدية من فئة ٥٠٠٠ ل.س. تتمتع كما سابقاتها بمزايا أمنية عالية يصعب تزويرها أو تزيفها ويسهل تمييزها، ومن هذه المزايا طباعة نافذة تضيء على الورقة خشونة متميزة منها (رقم الفئة - النقوش - التوقيع) - التوقيع - علامة للكشف عن طرف كل عرض من الورقة النقدية - علامة شكل نجمة في أسفل يسار الورقة تظهر بلون موحد عند النظر إلى الورقة بشكل مباشر). يظهر رقم الفئة ٥٠٠٠ بألوان متعددة عندما تولى الورقة وعلامة على شكل نجمة تكتمل معالمها الموجودة على وجهي الورقة عند النظر إلى الورقة عبر الضوء وأن رقم ٥٠٠٠ مطبوع بحبر مرئي متغير اللون ذي تأثير حركي يتحول شاقولياً بلون ذهبي ذي خلفية ذات لون أخضر فاتح. ويظهر التوقيع في منتصف رقم الفئة في حال النظر إليها مباشرة وعند إمالة الورقة النقدية يتحرك هذا التوقيع صعوداً ونزولاً من منتصف رقم الفئة وعلى الوجه الخلفي للورقة تخريم مجهري للرقم ٥٠٠٠ يظهر بشكل عمودي في وسط الجهة اليسرى من الورقة عند النظر إليها والحاجة له تراجع بسبب ارتفاع معظم المواد بمواجهة الضوء، والصورة المائية (العقاب): شعار الجمهورية العربية السورية ورقم الفئة، يظهر عند النظر إلى الورقة في مواجهة الضوء، وشريط عمودي فضي لامع ذو تأثيرات متحركة ويجتوي على كتابة لأحرف (CBS) مكتوبة تتحرك عند إمالة الورقة وعند النظر إلى الشريط بمواجهة الضوء يظهر رقم ٥٠٠٠ إضافة إلى مزايا الطباعة، في حين استبعد الدكتور حسين أن يكون

الإنتاج والتصدير والحفاظ على القطع الأجنبي عبر تخفيف فاتورة المستوردات ومكافحة التهريب وغيرها من الإجراءات التي تصب في دعم الاقتصاد الوطني وتسهم في قوة الليرة السورية. واعتبر أن حالة التضخم الحاصلة حالياً يدفع منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود لأن معظم دخولهم نقدية وبالتالي تتآكل فوراً عند أي حالة تضخم جديد، في حين معظم ممتلكات الأثرياء هي عينية وممتلكات مادية وبالتالي تتماشى قيمها مع التضخم الذي وصفه حالياً بالتضخم الجامح (المربع).

وأوضح أن الحديث عن أثر واسع لطرح مثل هذه الفئة أمر مبالغ فيه لأن الاقتصاد والإنتاج هو من يحدد قوة العملة وسعر الصرف، وليس الأوراق النقدية وأن معظم الأثر وهمي وسببه الخوف من حالة غلاء جديدة في الأسعار وهذا لا بد أن يكون هناك إجراءات حكومية حازمة على التوازي مع طرح الفئة النقدية الجديدة لضمان عدم الاستغلال هذا الإجراء من بعض التجار والباعة برفع الأسعار لتحقيق أرباح على حساب المستهلك خاصة أن المواطن اعتاد استغلال وتسويق الأزمات من قبل التجار والباعة لاختلاف سعر العملة وندم تقديمهم بقرارات وتعاميم الجهات المعنية بضغط السوق والأسعار.

وبيّن أنه في لبنان خلال الفترة الماضية عندما تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية إلى حدود ١٥٠٠ ليرة لكل دولار كان لديهم فئة ١٠٠ ألف ليرة لبنانية ولم يؤثر ذلك على قوة الليرة أو سعر الصرف لأن قيمة التداول للعملة هو انعكاس لقوة الاقتصاد والإنتاج ومنه لا بد من التركيز حالياً على المعالجات الأساسية للاقتصاد ومنح التسهيلات للاستثمار والصناعة ورفع معدلات

وعن سؤال طرح مثل هذه الفئة حالياً بين العدي أن هناك خيارين الأول أن تكون الحكومة أو المصرف المركزي طرح هذه الفئة كإصدار نقدي جديد، فإن ذلك يسهم في رفع معدلات التضخم، في حين أن الخيار الثاني في حال طرح هذه الفئة بديلاً من فئات نقدية أخرى تود سحبها من التداول لأسباب مختلفة منها اهتلاك هذه الفئات وتعرضها للتلف فإنه في هذه الحالة يكون طرح الفئة الجديدة طبيعياً وليس له أثر على معدلات التضخم والسوق.

وأوضح أن الحديث عن أثر واسع لطرح مثل هذه الفئة أمر مبالغ فيه لأن الاقتصاد والإنتاج هو من يحدد قوة العملة وسعر الصرف، وليس الأوراق النقدية وأن معظم الأثر وهمي وسببه الخوف من حالة غلاء جديدة في الأسعار وهذا لا بد أن يكون هناك إجراءات حكومية حازمة على التوازي مع طرح الفئة النقدية الجديدة لضمان عدم الاستغلال هذا الإجراء من بعض التجار والباعة برفع الأسعار لتحقيق أرباح على حساب المستهلك خاصة أن المواطن اعتاد استغلال وتسويق الأزمات من قبل التجار والباعة لاختلاف سعر العملة وندم تقديمهم بقرارات وتعاميم الجهات المعنية بضغط السوق والأسعار.

وبيّن أنه في لبنان خلال الفترة الماضية عندما تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية إلى حدود ١٥٠٠ ليرة لكل دولار كان لديهم فئة ١٠٠ ألف ليرة لبنانية ولم يؤثر ذلك على قوة الليرة أو سعر الصرف لأن قيمة التداول للعملة هو انعكاس لقوة الاقتصاد والإنتاج ومنه لا بد من التركيز حالياً على المعالجات الأساسية للاقتصاد ومنح التسهيلات للاستثمار والصناعة ورفع معدلات

يسرى ديب

وصدر القرار بطرح قطعة من فئة ٥ آلاف ليرة «ضربة واحدة» في الأسواق.. القراءات متعددة حول هذا القرار منهم من ربط هذا القرار بزيادة متوقعة للأجور، ولنجيب الناس حمل كتلة مالية كبيرة إلى الأسواق، ومنهم من يرى أنه لا توجد أي صلة بين رفع الأجور وطرح هذه الفئة، وإنما الوضع الاستثنائي يحتاج إلى قرارات استثنائية أيضاً، والتضخم الذي فاق ١٠ آلاف بالمئة يحتاج لهندسة الاقتصاد ضمن الظروف الوجود.

## الوضع الاستثنائي يحتاج لقرارات استثنائية

وهناك من يرى أن طرح هذه الفئة سيؤدي لمزيد من التضخم، ومزيد من الخسائر للناس. الباحث الاقتصادي الدكتور علي ميا يرى أن لقرار طرح عملات من فئات كبيرة مزايا إيجابية وله سلبيات أيضاً، فمن المزايا الإيجابية أن سورية في مرحلة إعادة إعمار، وبالتالي فإن ضخ كميات عملة في السوق يساعد على تنشيط الحركة الاقتصادية، وتمويل عملية التنمية وإعادة الإعمار، ولكن من جانب آخر إذا لم تتم زيادة الإنتاج وتحسين نوعية، وطرح سلع مقابل كميات النقود المطروحة في السوق، فهذا سيؤدي أيضاً إلى مزيد من التضخم، ولكنه يأمل في القريب العاجل أن تتم زيادة الإنتاج بكل أصنافه، من زراعي أو صناعي.. الخ، وفي قراءته لأسباب صدور القرار قال الدكتور ميا: إنه ربما يكون بقصد تمويل عملية التنمية، وتنشيط الحركة

الاقتصادية في سورية.

ظروف استثنائية

وفي معرض قراءة للباحث الاقتصادي ورئيس جمعية العلوم الاقتصادية في اللاذقية الدكتور ستان ديب لقرار طرح هذه الفئة قال ديب: إن هذا القرار لا يمكن قراءته إلا ضمن سياقه، فنحن في وضع استثنائي، والحرب الاقتصادية على البلد في أوجها، أما في الظروف الطبيعية فقد يدر طرح هذه الفئة على ضعف العملة، ولكن حالياً يجب أن يدار الاقتصاد تبعاً للإمكانيات الموجودة. وذكر الدكتور ديب الآثار الإيجابية والسلبية لهذا القرار، حيث حدد الإيجابيات: - انخفاض أسعار السلع، مما يقلل من كلفة الأوراق النقدية اللازمة للتداول، وتخفيف تكاليف طباعة العملة لأنها تطبع خارج



رامز محفوظ

أكد رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية الدكتور عابد فضلية أن فئة اله آلاف ليرة التي تم طرحها بالأسس من قبل المصرف المركزي كان يجب أن تطرح منذ عدة سنوات لأن المسألة مسألة فئة نقدية ليست كم عملة، مشيراً إلى أن المصرف المركزي في كل دول العالم يجمع الفئات التالفة وغير المرغوب بها من العملة المحلطة ويقوم بإتلافها ومن ثم يحسب وزن الكمية التي تم إتلافها ويبيع عملة أخرى غيرها. وفي تصريح لـ «الوطن» بين فضلية أن المواطن والمصارف تعاني حالياً من الإزدحام الحاصل عليها وهذا الإزدحام ليس بسبب الإقبال الشديد على الإقراض والاقتراض والتسليف وإنما أحد أسباب هذا الإزدحام الذي يحصل صعوبة عد كمية العملة التي سيتم إقراضها للمواطنين بالإضافة لسوء نوعية العملة الورقية نتيجة الحرب والفترة الطويلة من الاحتفاظ بها. وأشار إلى أنه من الطبيعي ومن المطلوب أن تتم طباعة عملة ورقية جديدة وأن تكون من الفئة الأكبر هي تكون هناك سهولة في عد هذه العملة وتخزينها. ولفت إلى أن توقيت طرح فئة اله آلاف ليرة تم تقديره من قبل المصرف المركزي والذي رأى أن توقيت طرحها الآن هو التوقيت المناسب، مشيراً إلى أن توقيت طرحها من الممكن أن يكون نتيجة معرفته بوجود نقص في العملة الورقية على سبيل المثال. وأضاف: نحن نعرف لكن ليس معرفة اليقين وسعنا بأن فئة اله آلاف ليرة موجودة في مستودعات المصرف المركزي منذ عدة سنوات. ونوه بأنه عندما أصبح هناك تضخم وبيات حقيقة واقعة كان الاعتراض ليس على التضخم أو مستواه وإنما على ضعف القوة الشرائية في مستوى دخول المواطن الطب عليه. وبين بأنه يجب أن يتم البحث حالياً في زوايا الإنتاج الحقيقى وأن يزيد عرض المنتجات وينتج ما يستورد بهدف التقليل من الحاجة للقطع الأجنبي بالإضافة للحد المضاربات في السوق السوداء إن وجدت لأن ارتفاع سعر الصرف له عدة أسباب أحدها المضاربة وأهمها الحرب والعقوبات والحصار الاقتصادي والعمل النقسي. وقال: إن تكلفة طباعة العملة عالية لذلك بدلاً من أن تتم طباعة خمس حاويات على سبيل المثال من فئة الألف ليرة تتم طباعة حاوية واحدة من فئة اله آلاف ليرة ومن الأوراق نفسها وبأقل تكلفة.

ثمينة أو عملة متداولة عالمياً وكل هذه الأمور أدت إلى التضخم. وقال: نحن نعتز بوجود التضخم فلماذا لا يتم ابتداء عملة تساعد على التعاملات بوجود هذه النسبة من التضخم. وأشار إلى عدم وجود آثار سلبية لطرح فئة اله آلاف ليرة إلا العامل النقسي الموجود في ذهن المواطنين وهذا الأمر نשמعه يومياً من أناس يقولون إنه لم يعد هناك قيمة للعملة الوطنية. وأكد فضلية أنه لو كان هناك لاحقاً في مرحلة قائمة الإزدحام الذي يحصل صعوبة عد كمية العملة التي الفئة تساعد في التعاملات الاقتصادية وذلك بشرط ألا تتم طباعة كميات أكبر مما يلزم للاقتصاد السوري وفي حال حدوث ذلك فإن هذا الأمر يؤدي إلى التضخم. ونوه بأن المصرف المركزي حسب الأمور جيداً عند طرح اله آلاف بحيث إن كمية العملة اللازمة للاقتصاد السوري جزء منها تلف وجزء منها مخبأ في البيوت، جازماً بأن الكمية الموجودة في بيوت الناس من العملة حالياً أكبر مما كان موجوداً لدى الناس منذ عشر سنوات. وأكد بأنه في ظل التضخم الحاصل أصبح الناس عندما يتسوقون يحتاجون لكميات كبيرة من العملة، وأصبح هناك احتفاظ بكميات أكبر من العملة في المنازل لمواجهة التضخم لذلك أصبحت هناك قلة في السيولة بالإضافة لوجود عملة تالفة. وبين أن طرح أي فئة من العملة حتى لو كانت فئة اله آلاف ليرة لا يعني أن الاقتصاد قد انهار حيث إن التضخم موجود حالياً ونسبته معروفة وبالتالي فإن طباعة فئة أكبر من العملة الهدف منها تسهيل التعاملات النقدية. ونوه إلى أنه في ظل وجود فئة اله آلاف ليرة من الممكن أن يبني المواطن معاملته في المصرف تسليماً فئته أقل وخصوصاً هذه الفئة من العملة الجديدة وغير المتهترئة. وشدد على أن طرح فئة اله آلاف لن يسبب تضخماً إضافياً وإنما هو إجراء الهدف منه تغيير العملة وتسهيل التعاملات النقدية بالنسبة للمصارف والمواطنين. وقال: إن تكلفة طباعة العملة عالية لذلك بدلاً من أن تتم طباعة خمس حاويات على سبيل المثال من فئة الألف ليرة تتم طباعة حاوية واحدة من فئة اله آلاف ليرة ومن الأوراق نفسها وبأقل تكلفة.

لا آثار سلبية

فضلية لـ «الوطن»: نحن نعرف لكن ليس معرفة اليقين

بأن الفئة موجودة في المستودعات منذ سنوات

بديل من كميات يتم سحبها

أمر طبيعي وضرورة اقتصادية

الأثر وهمي سببه الخوف من الغلاء

مطبوعة في ٢٠١٩

عد العملة سبب الازدحام في المصارف المركزي وجد أن الوقت أصبح ملائماً

ينشط العملية الاقتصادية

إذا لم يتم زيادة إنتاج فالنضخم سيزداد

يؤثر في الحالة النفسية للمستهلكين

المواطن أريحية وزيادة أمان. وعن فكرة الربط بين رفع الأجور كسبب لطرح الفئة الجديدة، قال الدكتور ديب: إنه من المؤكد أن هناك فجوة كبيرة بين متطلبات المعيشة والدخل، لكنه يرى أن الموضوع يقتصر على تسهيل التداول ونقل النقود وتقليل كميته، أما موضوع الأجور فنك رأوية الدولة. **تكريم للجندي** وحول وجود صورة للجندي السوري على الطبعة الجديدة فقال: إن هذا يدل على تكريم الجندي، ويدل على أن الإزهاج الاقتصادي أخطر من العسكري الذي يمارس على سورية، أي مواجهة السلوك الاقتصادي المعادي لسورية عبر العقوبات والحصار. هنا يجب أن نلاحظ إذا ما كانت الكتلة مغطاة، أي ضمن

وأضاف ديب أن الدولار عملة عادية إذا لم تكن بحاجة، وتساءل إذا ما كان ارتفاع الطلب على الدولار بالتزامن مع هذا القرار ليرتفع سعره؟ عندما يكون هناك ضغط على الدولار يرتفع سعره، ولكن ما التفسير لارتفاع سعره من دون زيادة الطلب عليه؟ هناك من يحاول استثمار الحالة النفسية لطرح العملة، والإيحاء بأن الليرة على شفاهاوية، وطرح العملة مؤشر وأحياناً من خارج الحدود، لأن بعض وسائل التواصل الاجتماعي تستثمر أي قرار لإضعاف ثقة المواطن بالليرة، ومن أجل الحرب الاقتصادية التي هي الأساس حالياً. ويرى ديب أن القرار لن يعكس على زيادة التضخم لأن التضخم وصل إلى أفقه، فالقدرة الشرائية للمواطن محدودة، وفرق النجوة بين الدخل والحاجات المعيشية كبير جداً.